مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: صنع السياسة الخارجية الأمريكية بين الرئيس والكونغرس: النص الدستوري والواقع العملي
اسم الكاتب: أ.م.د. نصر محمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7769
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i25.354

TJFPS

ISSUE 25

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

صنع السياسة الخارجية الأمريكية بين الرئيس والكونغرس: النص الدستوري والواقع العملي

"American Foreign Policy Making Between: President and Congress: Constitutional Provision and Practical Reality "

Assit.Prof. Dr. Nassr Mohammed Ali [a]
Al-Nahrain University, College of Political Sciences [a]

أ.م.د نصر محمد علي [a] *
كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين [a]

Article info.

Article history:
- Received 20 \6\2021
- Accepted 24\7\2021
- Available online 30\9\2021

Keywords:
- U.S. foreign policy
- President of the United States
- U.S. Congress
- U.S. Constitution
- Presidential powers
- Congressional powers

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The process of making U.S. foreign policy involves a delicate and complex balance between the President and Congress, encompassing both constitutional text and practical application. According to the U.S. Constitution, the President holds extensive powers in the realm of foreign policy, serving as the Commander-in-Chief of the armed forces and possessing the authority to appoint ambassadors and negotiate treaties, subject to the approval of two-thirds of the Senate. Additionally, the President can issue executive orders that directly impact foreign policy.

Conversely, Congress retains significant powers that influence foreign policy, including the authority to declare war, fund the armed forces, and regulate foreign commerce. Congress can also shape foreign policy through legislation that determines funding and foreign aid, as well as by using its oversight powers to review the policies and actions of the executive branch.

In practical terms, Presidents often exceed their formal powers, taking advantage of ambiguities and flexible interpretations of the constitutional text, sometimes acting unilaterally without Congressional approval, particularly in emergencies and international crises. On the other hand, Congress plays a critical role in shaping

*Corresponding Author: Assit.Prof. Dr. Nassr Mohammed Ali, E-Mail: dr.nasir@nahrainuniv.edu.iq, Tel: xxx, Affiliation: Al-Nahrain University, College of Political Sciences

foreign policy through political pressure, specialized committees, and budget negotiations.

The relationship between the President and Congress in this context is marked by continuous competition and cooperation, with each seeking to achieve its political goals and ensure a balance of power. Partisan differences and political conflicts can complicate this relationship, impacting decision-making in foreign policy. Despite the clear constitutional provisions, the practical reality of making U.S. foreign policy remains a product of the ongoing interaction between the executive and legislative branches, adapting to both international and domestic changes.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 21\6\2021
القبول: 24\7\2021
النشر : 30\9\2021

الكلمات المفتاحية:
– السياسة الخارجية
– صلاحيات الحرب
–عقد المعاهدات
– تعيينات

الخلاصة : يتناول البحث صنع السياسة الخارجية الأمريكية على مستويات عدة: يسلط الضوء في الجزء الأول على تعريف السياسة الخارجية الأمريكية، ومدارس الفكر المختلفة، والأدوات والأهداف الرئيسية. بينما يتناول الجزء الثاني سلطات صنع السياسة الخارجية المشتركة بين الرئيس والكونغرس، ويشرح الفجوة بين الأحكام الدستورية والواقع العملي.

تتمحور عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بين الرئيس والكونغرس حول توازن دقيق ومعقد بين النص الدستوري والتطبيق العملي. وفقاً للدستور الأمريكي، يمتلك الرئيس صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية، حيث يُعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة وله السلطة في تعيين السفراء والتفاوض على المعاهدات، بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ. كما يُمكِن للرئيس إصدار الأوامر التنفيذية التي تُؤثِّر على السياسة الخارجية بشكل مباشر. يحتفظ الكونغرس بسلطات هامة تؤثر على السياسة الخارجية، بما في ذلك سلطة إعلان الحرب، تمويل القوات المسلحة، وتنظيم التجارة الخارجية. كما يمكن للكونغرس التأثير على السياسة الخارجية من خلال التشريعات التي تُحدِّد التمويل والمساعدات الخارجية، بالإضافة إلى استخدام سلطاته الرقابية لمراجعة سياسات وأعمال الإدارة التنفيذية.

في الواقع العملي، كثيراً ما يتجاوز الرؤساء صلاحياتهم، مستفيدين من الغموض والتفسيرات المرنة للنص الدستوري، وأحياناً يتخذون إجراءات أحادية الجانب دون موافقة الكونغرس، خصوصاً في حالات الطوارئ والأزمات الدولية. من جهة أخرى، يلعب الكونغرس دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الخارجية من خلال الضغط السياسي، اللجان المختصة، والمفاوضات بشأن الميزانيات.تُظهر العلاقات بين الرئيس والكونغرس في هذا السياق تنافساً وتعاوناً مستمراً، حيث يسعى كل منهما إلى تحقيق أهدافه السياسية وضمان توازن القوى. يمكن أن تؤدي الاختلافات الحزبية والصراعات السياسية إلى تعقيد هذه العلاقات، مما ينعكس على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية. رغم النصوص الدستورية الواضحة، يبقى الواقع العملي لصنع السياسة الخارجية الأمريكية نتاجاً للتفاعل المستمر بين السلطات التنفيذية والتشريعية، والتكيف مع المتغيرات الدولية والمحلية.

مقدمة :

وزع دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1787 الصلاحيات المتصلة بالسياسة الخارجية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لإقامة التوازن بين السلطتين وللحيلولة دون احتكارها من جهة، غير ان تلك الآلية كانت حافزاً للتنافس بل والصراع بين الطرفين على أخذ زمام المبادرة لتحقيق الأسبقية على الطرف الآخر، الأمر الذي جعل البيئة المحلية لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية أن تشهد استقطاباً متزايداً وصراعاً بين القوى المساهمة في صنعها على صعيد المؤسسات الدستورية، الرئيس والكونغرس والمؤسسات الرسمية من جهة والقوى والمؤسسات غير الرسمية من جهة أخرى. وتطور هذا الصراع تساوقاً مع زيادة انخراط الولايات المتحدة بالشؤون العالمية، الأمر أدى الى ظهور العديد الآليات ولاسيما على صعيد صلاحيات الحرب والمعاهدات وغيرها من الممارسات عملت على الاخلال بمعادلة التوازن التي ارساها الدستور، لصالح الرئيس، تارة بسبب الطبيعة الخاصة التي تتصف بها الشؤون الخارجية من حيث الحاجة الى سرعة المبادرة والسرية وادارة الجهاز الاداري الضخم الذي يعنى بإدارة السياسة الخارجية للقطب المهيمن. بإزاء ذلك يسعى الكونغرس بما يمتلكه من وسائل دستورية لكبح او تقييد السلطات الرئاسية في المجالات الرئيسة للسياسة الخارجية.

أهمية الدراسة: تنطوي دراسة البيئة المحلية لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية وديناميياتها، بأبعادها والدستورية والعملية، أهمية كبير لأنها تفصح عن الكيفية التي تطورت آليات صنع السياسة الخارجية بين الرئيس والكونغرس، والكيفية التي يستطيع من خلالها الرئيس الالتفاف على القيود الدستورية

الإشكالية: في الوقت الذي أرسي فيه دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1787 توازناً دقيقاً لصلاحيات السياسة الخارجية بين الرئيس والكونغرس، الا ان هذا التوازن اختل لصالح الرئيس على حساب الكونغرس.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية فان الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة الآتية: ما هو تعريف السياسة الخارجية الامريكية وأهدافها وأدواتها؟ ماهي مرجعياتها الفكرية والفلسفية؟ كيف وزع دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1787 الصلاحيات بين الرئيس والكونغرس؟ ماهي الوسائل التي يمتلكها الرئيس بإزاء مواجهة القيود الدستورية التي يمتلكها الكونغرس؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها: ان الرئيس يؤدي، في الواقع، دوراً مهيمناً في مجال صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية: الإطار النظري:

يستعرض هذا المبحث التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية ومصالحها وأدواتها ومرجعياتها الفكرية والفلسفية ولاسيما تلك التي تفصح عن طبيعة الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة لما له أهمية البحث.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية: التعريف – المصالح – الأدوات

أولاً: التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية :

إذا كان من الصعوبة تعريف السياسة الخارجية، فان تعريف السياسة الخارجية الأمريكية ينطوي على صعوبة أكبر لما تتمتع به من خصوصية بل استثنائية نظراً لطبيعة الدور التي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية، والمكانة الفريدة التي تحتلها في الساحة الدولية وقدر تعلق الأمر بالدراسة سنقتصر على بعض التعريفات التي تكرس تلك الاستثنائية وتترجم طبيعة الدور الذي تضطلع به، وتفصح عن الخصوصية التي تتمتع بها.

ومن نقطة البدء هذه فقد عرفت السياسة الخارجية الأمريكية على انها الأهداف والأفعال التي تقوم بها الولايات المتحدة في النظام الدولي. لذا فالسياسة الخارجية هي ماتريد أن تحققه والتدابير التي تتخذها في هذا الصدد حيال الفاعلين الدوليين الآخرين (على سبيل المثال الصين، منظمة التجارة العالمية، أو القاعدة)، أو حيال أي قضية أخرى (التجارة الخارجية أو تغير المناخ العالمي)[1]. أي ان السياسة الخارجية تمثل مختلف الغاليات والمصالح والدوافع التي تحفز الولايات المتحدة للانخراط في الشؤون العالمية، والسبل والوسائل التي تختارها لتحقيق تلك الغايات. ومن هنا فالسياسة الخارجية تعتمد على تحقيق المصالح، سواء أكانت تلك المصالح تصدير المنتجات، أو النفط، أو التعامل مع قضايا تتصل بالإرهاب والتلوث العالمي، وتجارة المخدرات[2].

أما من حيث الأطراف المستهدفة والوسائل المتبعة حيالها، فقد عرفت على أنها الإجراءات الحكومية التي تشمل، الدول والجماعات، والأفراد، والشركات التي تقع خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تشمل العمليات العسكرية، والتفاعلات الاقتصادية، وسياسات حقوق الإنسان، والاتفاقيات البيئية والمساعدات

[1]Introduction: The Foreign Policy–Making Process in the Post-9/11 Era, https://catalogue.pearsoned.co.uk/assets/hip/gb/.../0205644392.pdf , p.3.
[2]Carl D. Cavalli and others, The Basics of American Government, U.S.A University Press of North Georgia, 2013, p.328.

الخارجية، والمساعدات الديمقراطية، والتدخلات في الحروب الأهلية وغيرها من الصراعات الدولية، والجهود الدولية للحد من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية[3].

وتأسيساً على ما سبق فان السياسة الخارجية الأمريكية تتضمن أهداف أو مصالح تروم إلى تحقيقها عبر وسائل عدة اقتصادية، وعسكرية تحركها أطر أيديولوجية فلسفية، وفكرية تحدد بوصلتها سعيا لتحقيق تلك الأهداف ومن هنا سنتناول مصالح السياسة الخارجية الأمريكية، والوسائل الكفيلة لتحقيقها، ومن ثم الأطر الفكرية تباعاً.

ثانياً: السياسة الخارجية الأمريكية: المصالح الرئيسة

يمكن إيجاز هذه المصالح تحت ثلاثة عناوين رئيسة، وهي على النحو الآتي:

1. المصالح الأمنية

تتخذ التهديدات والمخاطر الأمنية على الصعيد الدولي أشكال عدة؛ فقد تكون على شكل تهديدات عسكرية من الدول الأخرى، أو من جماعات إرهابية، أو تهديدات اقتصادية ناجمة عن المقاطعة، والتعريفات العالية على التجارة[4]، ومن هنا فان هذه تلبية هذه المصالح يتطلب مواجهة التهديدات الأمنية الماثلة أو المحتملة، وكذلك أولوية حماية الولايات المتحدة وأرواح مواطنيها سواء أكانوا في الداخل أم الخارج. كما ينضوي حماية الحلفاء والبلدان الصديقة والداعمة تحت إطار هذه المصالح [5]، طالما تنتشر قواعد الجيش الأمريكي ومنشآته في أكثر من 120 دولة، الأمر الذي يعني ان التهديدات التي تواجهها تلك البلدان أو عدم الاستقرار فيها يمكن أن يكون له آثار أمنية مباشرة على الولايات المتحدة[6]. من جانب آخر تفصح هذه المصالح عن ضرورة الحفاظ على توازن القوى في العالم، أي لا تحوز دولة أو إقليم قوة عسكرية أكثر من الولايات المتحدة. وقد يكون إدراك الوصول الى توازن تام غير ممكن، إلا انه من الممكن إدراك الاستقرار العام أو

---

[3] – William T. Bianco and David T. Canon, American Politics Today, U.S.A, W. W. Norton & Company, Inc, 2013, p.469.

[4] – Glen Krutz, American Government, U.S.A, Rice University, 2017, p. 629.

[5] – Glen Krutz, op.cit, p. 629.

[6] – Foreign Policy: Key Principles and Practices: https://www.closeup.org/lib/CurrentIssuesChapters/Foundational%20Unit%20-%20U.S.%20Foreign%20Policy.pdf 2015, p.160. Accessed in 1/10/2018,

القدرة على التنبؤ بكيفية عمل الحكومات والمؤسسات، وغياب العنف داخل الدول وفيما بينها[7]. ونظراً لارتباط تأريخ القارة الأمريكية بتأريخ القارة الأوربية سعت الولايات المتحدة للحؤول دون نشوء هذا الخطر في أوربا، وعملت على تفادي سيطرة أي قوة عليها ومن ثم أضحت سياسة حفظ توازن القوى في أوربا مصلحة أمنية جوهرية في السياسة الخارجية[8]، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل نظر قادتها إلى الاستقرار العالمي من خلال عدسة أوربا، بمعنى إذ كانت القارة الأوربية مستقرة فالعالم مستقر أيضاً. وقد تحقق الاستقرار خلال الحرب الباردة من خلال توازن الرعب النووي بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي(سابقاً). لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، وانحسار المخاوف بشأن الحرب النووية، ظهرت تحديات من نوع جديد، على الرغم من الاستقرار الذي يسود معظم دول الاتحاد الأوربي، كالتصويت في المملكة المتحدة لمغادرة الاتحاد الأوربي، والجدل المستمر بشأن كيفية حل أزمة الديون في اليونان، والأزمة الناجمة عن تدفق آلاف المهاجرين من الشرق الأوسط. كما أدخلت الأنشطة الإرهابية الممنهجة في الولايات المتحدة و أوربا نوعاً جديداً من معادلة توازن القوى– مثل تنظيم القاعدة وداعش المؤلفة من خلايا ارهابية تنتشر أنشطتها في العديد من البلدان وعبر جميع القارات[9].

2. المصالح الاقتصادية

وتتضمن هذه المصالح تحقيق هدف رئيس للسياسة الخارجية الأمريكية، يكمن في ضمان وصول الولايات المتحدة الى الموارد والأسواق الرئيسة في جميع أنحاء العالم. وتشمل الموارد الطبيعية مثل النفط، والموارد الطبيعية، وكذلك ضخ استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية لمشاريع البنية التحتية المحلية مثل المباني، والجسور، وأنظمة الأسلحة، وبطبيعة الحال الوصول الى الاسواق الدولية. كما تسعى أيضا الى بيع المنتجات المحلية في الأسوق الدولية، ودعم التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم ولاسيما الدول النامية[10].

3. مصالح أيديولوجية

---

[7] – Glen Krutz, Ibid, P. 629.

[8] – هانز مورجنثاو، السنة الأمريكية في السياسة الخارجية، في روي مكريدس (إشراف): مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار الكاتب العربي، 1966، ص 350.

[9] – Glen Krutz, Ibid, P. 629.

[10] – Glen Krutz, op.cit, p.629.

تندرج تحت هذه الإطار توليفة من المبادئ والقيم التي تبنتها الولايات المتحدة، وهي مزيج من الموروث التاريخي الذي بدأ مع النشأة مع الثقافة الأمريكية، فهي تضم إضافة إلى تلك التي تتصل بأسلوب الحياة الأمريكية ومثله العليا ووجهات نظرها حيال العالم،[11] مبادئ كحق تقرير المصير، والحرية، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، فضلاً على الترويج لقيم الليبرالية الرأسمالية ومن المعلوم ان الولايات المتحدة دخلت في صراع، طيلة الحرب الباردة، بسبب المخاوف الأيديولوجية[12]. وكثيراً ما استعملت هذه المبادئ والمثل في سبيل تعزيز هيمنتها على العالم وتسويغ تدخلاتها العسكرية، كما هو الحال بالنسبة لشعار الحرب على الإرهاب.

ثالثاً– أدوات السياسة الخارجية الأمريكية

1. القوة العسكرية

تعد القوة العسكرية أداة أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية. وهي من أبرز أدواتها على الإطلاق، فقد خاضت الولايات المتحدة حروبا وتدخلات كثيرة لتعزيز أهداف سياستها الخارجية إذ تنتشر القوات العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء العالم في أكثر من 170 بلدا[13]، كما ان التدريبات العسكرية التي تقوم بها والطائرات والسفن ماهي لا استعراض للقوة العسكرية أمام الخصوم المحتملين. ومن الجدير بالذكر ان حجم القوة العسكرية الأمريكية تقدم خيارات هائلة لصناع القرار الأمريكيين لا تتوفر لأي صانع قرار آخر، وتبعا لذلك من غير المرجح أن ينفذ أي بلد عمليات واسعة النطاق كالتي تقوم بها الولايات المتحدة[14].

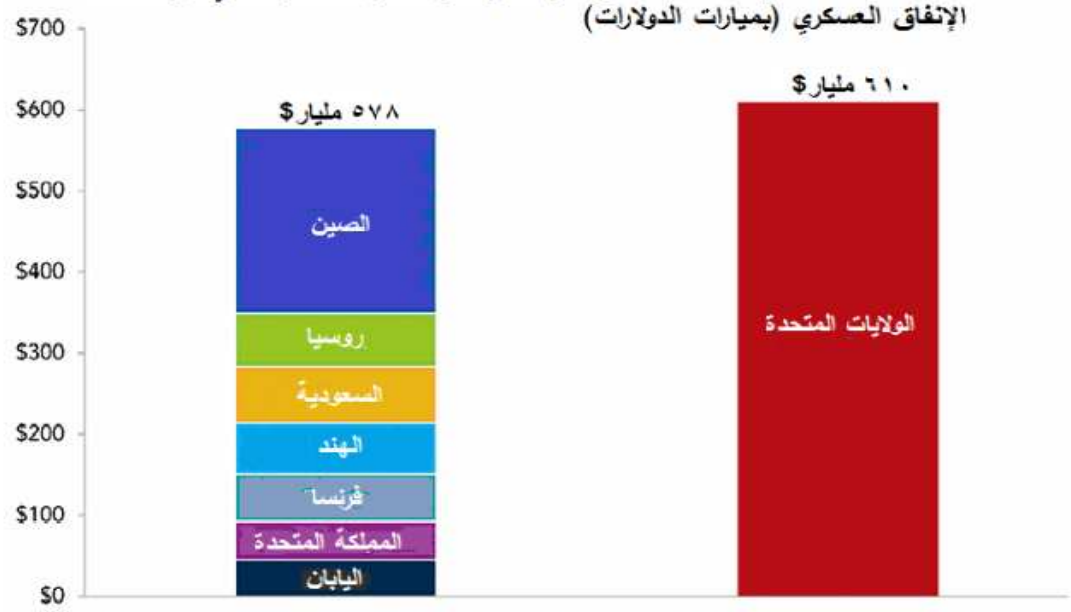
ولبيان اهمية هذه الأداة في السياسة الخارجية لابد من الإشارة الى إجمالي الإنفاق العسكري للولايات المتحدة، إذ تحتل على الدوام المرتبة الأولى في إجمالي الإنفاق العسكري الذي وصل في العام 2017 إلى 610 مليار دولار وبما يعادل الدول السبعة التي تليها مجتمعة (كما يوضحه الشكل التالي رقم 1).

[11] - Foreign Policy: Key Principles and Practices, op.cit, p. 161.
[12] - Ibid, p.630.
[13]- Is America's Military Big Enough, https://www.nytimes.com/interactive/2017/03/22/us/is-americas-military-big-enough.html accessed in 9/11/2018.
[14] - William T. Bianco and David T. Canon, op.cit, pp. 483-484.

الشكل رقم (١)

الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر من البلدان السبعة التي تليها

الإنفاق العسكري (بمليارات الدولارات)



source: Peter G Peterson Foundation, 2018 from SPRI 2018. Accessed in 22/10/2018.
https://www.pgpf.org/sites/default/files/PGPF-Chart-Pack.pdf

2. **التجارة والسياسات الاقتصادية:** تعد التجارة والسياسات الاقتصادية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية. إذ تسعى إلى استدامة النمو الاقتصادي إيجاد أسواق خارجية للبضائع التي تنتجها المصانع المحلية. وأهم أداة للسياسة التجارية هي التعريفات الجمركية والاتفاقيات التجارية. اذ تستخدم الولايات المتحدة اتفاقات التجارة الحرة، والتعريفات الجمركية للمساومة مع الدول للحصول على تنازلات في مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال استعملت إدارة كلينتون في التسعينات التعرفة الجمركية وأعطت معاملة تفضيلية للصين لحثها على تخفيف سياساتها في مجال حقوق الإنسان. وقد تستخدم الولايات المتحدة السياسات الاقتصادية بمفردها أو مع دول أخرى للتهديد الدول أو فرض عقوبات عليها كوسيلة لإجبارها على تغيير سلوكها[15].

3. **المساعدات الخارجية** وهي تشمل المساعدات الخارجية من الأموال أو المنتجات أو الخدمات المقدمة لدول أخرى أو لمواطنيها[16]. وقد دشنت خطة مارشال أداة المساعدات الخارجية بوصفها حجر الزاوية في

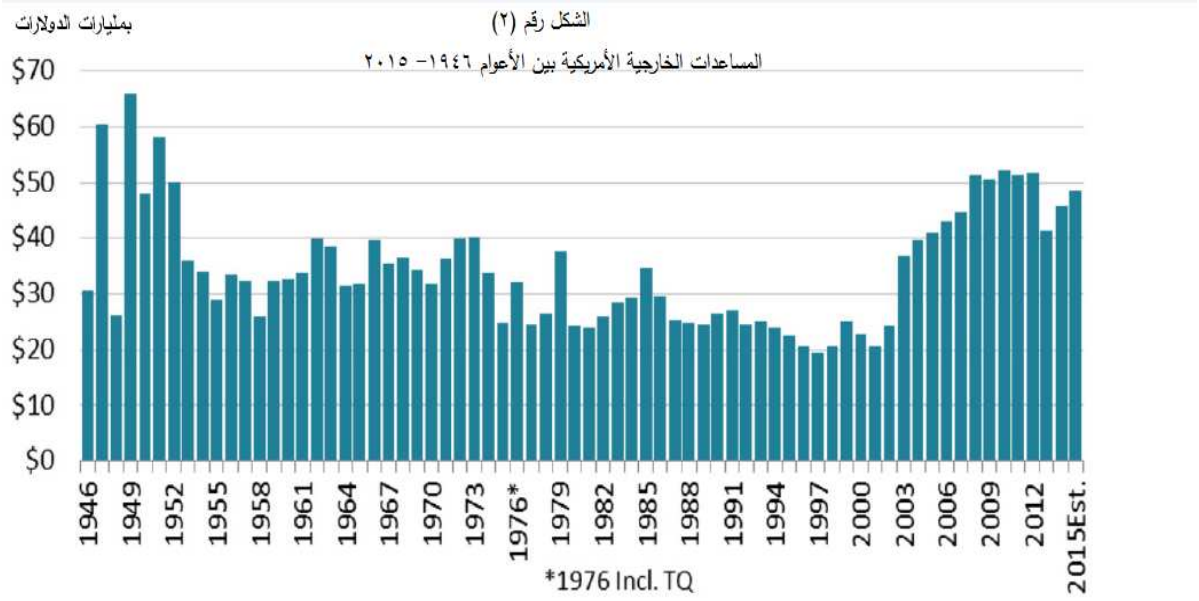
15 – William T. Bianco and David T. Canon, op.cit, p.485.

16 – Ibid,p.20.

السياسة الخارجية الأمريكية وما زالت مستمرة حتى اليوم. إذ قدمت الولايات المتحدة منذ عام 1945، أكثر من 1.1 تريليون دولار لبلدان أخرى في إطار المساعدات الخارجية. والمخطط التالي يوضح حجم المساعدات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الاقتصادية والعسكرية) حتى العام 2015 (العام الأخير الذي تتوفر فيه بيانات)[17].

الشكل رقم (٢)

المساعدات الخارجية الأمريكية بين الأعوام ١٩٤٦– ٢٠١٥



يلاحظ زيادة المساعدات الخارجية إبان خطة مارشال من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٥١، وانحسارها بعد إنتهاء الحرب الباردة، وزيادتها الكبيرة بعد هجمات ١١/ ٩ عام ٢٠٠١

Source: Pat Paterson and Dr. David Spencer , Origins of U.S. Foreign Policy, William J. Perry Center, Hemispheric Defense Studies, U.S.A February 2018,p.21.

ومن الجدير بالذكر ان هذه الأداة تتوخى تحقيق ثلاثة أهداف؛ دفاعية، ودبلوماسية، وتنموية[18]. وغني عن البيان ماتوفره تلك المساعدات من نفوذ للولايات المتحدة في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية[19].

4. المعاهدات والتحالفات

وهي من الأدوات السياسة الخارجية المهمة والتي تنطوي على إبرام اتفاقيات ملزمة قانوناً يتم التوصل اليها من خلال المفاوضات. بعضها يعد الأساس لتشكيل المنظمات الدولية والإقليمية (ميثاق الأمم المتحدة)،

17 – Pat Paterson, Origins of U.S. Foreign Policy, National Defense University, U.S.A, William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies, February 2018, P.20.

18 – Ibid,p.20.

19 – William T. Bianco and David T. Canon, op.cit, p.485.

وبعضها في مجال حقوق الإنسان، كاتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب لعام 1949. فيما يتصل البعض الآخر منها بالجانب العسكرية والأمني، وتحتل هذه مكانة مهمة في هذا السياق، إذ طالما كانت الأحلاف (كحلف الناتو) والمعاهدات الأمنية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية، إذ ترتبط الولايات المتحدة حتى العام 1990 بما يربو على 40 معاهدة دفاع مشترك مع دول أجنبية[20]. وبالنظر للعقبات الدستورية الناجمة عن ضرورة مصادقة مجلس الشيوخ عليها غالباً ماتكون المعاهدات مثيرة للجدل لذا جنح الرؤساء صوب الاعتماد على الاتفاقيات التنفيذية في سبيل استعمال هذه الأداة بفعالية في مجال الشؤون الخارجية [21]– كما سنوضح ذلك مفصلاً في المبحث الثاني من الدراسة –

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الامريكية: الأسس الفلسفية والفكرية

أطرت السياسة الخارجية الأمريكية، بمختلف مراحل تطورها، رؤى وتصورات ولدت من رحم مدارس فكرية تأثرت بمعطيات البيئة المحلية وفي الوقت نفسه استجابت لمتطلبات التي فرضتها المتغيرات الدولية. وهذه المدارس على النحو الآتي:

أولاً : المدارس الكلاسيكية

ماتزال المفاهيم التقليدية للسياسة الخارجية مفيدة اليوم في سياق فحص الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة ونهجها في مجال الشؤون الخارجية. وتشمل هذه المناهج العزلة، والمثالية بإزاء الواقعية، الليبرالية الأممية، والقوة الناعمة بإزاء القوة الناعمة، والاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية[22]. وفيما يلي استعراض مقتضب لأهم المدارس الفكرية، وهي على النحو الآتي:

1. مدرسة العزلة :

[20] – وليد عبد الحي زلوم، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة في سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 126، 1996، ص 21.

[21]-Foreign and Defense Policy- Oxford University Press: http://global.oup.com/us/companion.websites/9780199374229/stud/pdf/ch16.pdf, p.15. Accessed in 05/10/2018.

[22] – Glen Krutz, op.cit, p.560.

منذ نهاية الحرب الثورية في أواخر القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن العشرين، لم تكن العزلة[23] موقفاً شعبياً فحسب بل موقفاً تتبناه النخبة أيضاً[24]. إذ أيد الآباء المؤسسون العزلة، أبرزهم جورج واشنطن و توماس جيفرسون. إذ اعتقد الأخير ان إبقاء البلاد منشغلة في شؤونها الداخلية، سيتيح لها فرصة أفضل بان تكون دولة حرة[25]. كما أيد الرأي العام وبقوة ضرورة النأي عن المشاكل الخارجية، لذا حذر جورج واشنطن في خطابه الوداعي من الدخول في "تحالفات دائمة"[26]. ويقتضي القول بهذا الخصوص، ان العزلة كانت منطقية أبان تلك الحقبة لعدة أسباب، أهمها بعد المسافة عن أوربا يقلل من التفاعلات الاقتصادية والدولية المحتملة، ويخفض من مستوى التهديد العسكري، الأمر الذي يوفر فسحة للتوسع من دون تدخل الدول الأوربية[27]. أضف إلى ذلك ان أوربا كانت تشهد تغييرات متقلبة والأمة الجديدة قد سئمت من الحرب ولم يكن هناك أي سبب لتورطها عسكرياً مع أي طرف[28]. وتساوقاً مع ذلك جاء مبدأ مونرو، الذي أعلنه الرئيس جيمس مونرو في العام 1823، الذي أكد على ان بلاده ستلتزم الحياد في الحروب الأوروبية، وبإزاء ذلك تتوقف هذه الدول عن محاولة استعمار مناطق أمريكا الشمالية والجنوبية واحتلالها [29].

وعلى الرغم من هذا الإرث الا ان الولايات المتحدة انجرت للانغماس في الشؤون العالمية بعد الحرب العالمية الاولى. ثم مالبثت حتى عادت مشاعر العزلة لتضرب أطنابها فيها، في المدة الممتدة بين الهدنة في العام 1918 التي انهت تلك الحرب، ودخولها الحرب العالمية الثانية عام 1941. لكن بعد الحرب العالمية الثانية دخلت الولايات المتحدة المسرح العالمي بوصفها واحدة من القوتين العظميين والقوة العسكرية القائدة في أوربا والمحيط الهادئ [30]. إذ شعر الساسة والعلماء الأمريكيون، إبان تلك الحقبة، بأن بلادهم يجب أن تكون فاعلة

---

[23] – من الجدير بالذكران سياسة أميركا الخارجية لم تكن انعزالية تمامًا ، حتى في السنوات الأولى. تم نشر القوات البحرية في مناسبات عديدة لحماية السفن والمواطنين الأمريكيين، ولدى أمريكا مستعمرات أبعد من حدودها. كما شيدت أمريكا قناة بنما ، واستأجرت الأراضي من بنما في هذه العملية ، وأرسلت قوات إلى وسط البلد في نيكاراغوا وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى. علاوة على ذلك ، حافظت أميركا على علاقات تجارية مع دول في أوروبا وأماكن أخرى. للمزيد ينظر
William T. Bianco and David T. Canon, op.cit, p.471.

[24] - Glen Krutz, op.cit, p. 650.

[25] - Ibid, p. 650.

[26] - Glen Krutz, op.cit, p.650.

[27] - William T. Bianco and David T. Canon, op.cit, p.471.

[28] - Glen Krutz, op.cit, p.650.

[29] - William T. Bianco and David T. Canon, op.cit, p.471.

[30] -Ibid, p.650.

محورية في السياسات العالمية. ولقت تبريرات هذه السياسة الجديدة ضالتها في الحجج التي ساقها الواقعيون، مثل الحاجة لوأد الصراعات المستقبلية، والرغبة في الاستفادة من المنافع الاقتصادية من خلال التجارة مع الدول الأخرى. فيما أيد المثاليون السياسات نفسها على أساس أن الالتزام الأخلاقي يقضي الحفاظ على السلام العالمي، لكن تساوقاً مع تحول بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية صوب الأممية، زاد من وتيرة الصراع بين المثاليين و خصومهم الواقعيين على جملة أمور في السياسة الخارجية، منها أي الميادين التي يجب أن تنخرط فيها بلادهم، وما يجب أن تكون عليه أهداف السياسة الخارجية؛ وما إذا كان التدخل ينطوي على استعمال القوة العسكرية، أو المساعدات الخارجية، أو الدبلوماسية، أو بعض أدوات السياسة الخارجية الأخرى؛ وما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل بمفردها أو بالتنسيق مع الدول الأخرى[31].

ومهما يكن من أمر تلك الاختلافات فقد فتحت نهاية الحرب الباردة جروحاً قديمة، اذ سعت مجموعة من البلدان الاوربية الصغيرة الى الاستقلال، وعادت الصراعات العرقية القديمة الى الظهور. هنا ظهرت بعض التيارات تنادي بضرورة اللجوء للعزلة مرة أخرى ريثما يستقر العالم ويصار الى ترتيب سياسي جديد[32].

2. الأممية الليبرالية

يقع في الطرف الآخر من الطيف الفكري للمدارس الكلاسيكية، الأممية الليبرالية وتدافع هذه المدرسة عن نهج السياسة الخارجية الذي يتيح للولايات المتحدة الانغماس بالشؤون العالمية بشكل استباقي. وهي ملتزمة بضرورة أن تأخذ الديموقراطيات الليبرالية زمام المبادرة في إيجاد عالم قائم على السلم من خلال التعاون مع المجتمع الدولي، وإقامة بنى عالمية مثل الأمم المتحدة. ومن هنا يلوح من هذا الفهم أن هذه المدرسة تحمل في ثناياها توجهات واقعية ومثالية في آن واحد، لذا نجد من المفيد هنا، لفهم أفكار هذه المدرسة، تسليط الضوء على الرؤى المثالية بإزاء الواقعية في العلاقات الدولية. يرى المثاليون بالأطراف الأخرى جديرة بالثقة، ويرون انه من الممكن بالنسبة للبلدان إدارة العالم بالمشاركة، من خلال الدبلوماسية المفتوحة، وحرية الملاحة، والتجارة الحرة، وليس من خلال الوسائل العسكرية. وتبدو النزعة المثالية في الأممية الليبرالية من خلال ان هذه المدرسة تؤمن بأن الولايات المتحدة تفترض ان البلدان الأخرى ستعمل مابوسعها لتحقيق تلك

[31] - William T. Bianco and David T. Canon, op.cit, p.472.
[32] -Glen Krutz, op.cit, p.650.

الغايات. وأحد الأمثلة الكلاسيكية على الأممية الليبرالية هو الرئيس ودرو ويلسون، الذي سعى الى تأسيس عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الاولى[33].

على الجانب الآخر لايطرح الواقعيون الثقة في الآخرين، طالما كانت الشؤون الدولية مسرحاً للصراع بين دول تسعى لتحقيق مصالحها على نحو منفرد. لذا يدعم الواقيعون إقامة مؤسسة عسكرية قوية طالما كان تحقيق المصالح رهناً بحيازة القوة واحتكارها. وتجد الواقعية مكانها في الأممية الليبرالية من خلال إيمان هذه المدرسة بان الولايات المتحدة تنغمس في العلاقات الخارجية بعيون مفتوحة، وتشدد على الحفاظ على الذات. القوة الناعمة او الدبلوماسية، تتوافق مع المثالية، فيما تعد القوة الصلبة، التي تنطوي إمكانية استعمال القوة العسكرية، من أدوات الواقعية[34].

3. الإستراتيجية العظمى

المدرسة الفكرية الأخيرة في المدارس الكلاسيكية، هي الإستراتيجية العظمى والتي تعمل على توظيف جميع الموارد الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية المتاحة لتعزيز المصلحة القومية. تستند أفكار هذه المدرسة على القوة الصلبة، لا نها تعتمد على استعمال القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وتجسد السياسة الخارجية الامريكية في أوربا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية نهجاً إستراتيجياً عالمياً. إذ أقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية في إيطاليا، وألمانيا، واسبانيا، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، واليابان، وغوام وكوريا. وماتزال تعمل كل ذلك، على الأغلب، في أطار ترتيبات متعددة الجنسيات مثل حلف الناتو. اذ تساعد هذه القواعد على الاستقرار من ناحية والابقاء على نفوذها من ناحية أخرى[35]. وتستند رؤى هذه المدرسة أيضاً على أهمية الحفاظ على عالم أحادي القطبية بحيث لايكون للولايات المتحدة أي منافس حقيقي. كما تتمثل في إعادة تعريف لماهية الكيان الذي يمثل تهديداً حقيقياً للأمن القومي الأمريكي، وكيفية التصدي له، وهو التهديد الذي يتمثل في الجماعات الإرهابية التي تؤيدها (دول مارقة) والتي قد يتسنى لها الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضدها.[36]

---

[33] – Ibid, p. 651.

[34] – Ibid, p. 651.

[35] – Glen Krutz, op.cit, p.652.

[36] – Ibid, p. 651.

ثانياً: المدارس الفكرية الحديثة

1. **المحافظية الجديدة:** ترتبط نشأة تيار المحافظين الجدد بأفكار ليو شتراوس (1899–1972) الذي بدأت أفكاره السياسية والاجتماعية تتبلور فيما عرف بالشتراوسية الليبرالية " وهي الأفكار نفسها التي مثلت الجذور أو المنطلقات الفكرية للمحافظين الجدد والتي تصب في اتجاه الاعتقاد بان الأمة الأمريكية صاحبة رسالة خيرة يجب إيصالها إلى غيرها من المجتمعات، وان الولايات المتحدة يجب أن تتبوأ مكانة متفردة تعكس وضع التفوق وتتناسب مع إسهامها على الساحة الدولية ، وان تحقيق ذلك يقتضي المواجهة الحاسمة ضد القوى المناوئة واعتماد القوة المفرطة لكبح الميول العدائية لدى الآخرين[37]. كما يعتقد المحافظون الجدد انه بدلا من ممارسة ضبط النفس، واستعمال المنظمات الدولية دائما بوصفها سبيلاً لتحقيق الأهداف، يجب على الولايات المتحدة استعمال قوتها للتعزيز قيمها ومبادئها حول العالم، واستعمال العنيف للقوة الصلبة أو التهديد بها هي القيمة الأساسية التي يؤمن بها المحافظون الجدد. التصرف الأحادي هو أمر مقبول في هذا السياق كما هو الحال تبني الإستراتيجية الوقائية التي تتيح للولايات المتحدة التدخل عسكرياً قبل ان يتحرك العدو[38].

ومن الجدير بالذكر ان هناك حدثان في السياسة الخارجية تسببا في تغيير الكثيرين لوجهات نظرهم بشأن النهج الصحيح لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية. الأول، كارثة التدخل الأمريكي في فيتنام في السنوات التي سبقت عام 1973 التي دفعت الكثيرين إلى إعادة التفكير في نهج الاحتواء التقليدي الذي ساد إبان الحرب الباردة للحد من انتشار الشيوعية. فقد دعمت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية الديمقراطية فيما دعم الاتحاد السوفيتي السابق الفصيل المعارض (فيتنام الشمالية الشيوعية)، ولم يفضي النهج العسكري إلى نتائج جيدة في أدغال فيتنام حيث سادت حرب العصابات. وفي ضوء تداعيات الصراع أصبح المشككون متشائمين بشأن جدوى الأممية الليبرالية بنحو خاص. إذ انسحبت القوات الامريكية من فيتنام الجنوبية في العام 1973، وسقطت عاصمتها سايغون بيد فيتنام الشمالية والشيوعيون بعد ثمانية عشر

---

[37]–جمال سلامة علي ، أسباب وأدوات سيطرة "المحافظون الجدد " على الساحة الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد (166) ، 2006 ، ص46 .

[38] – Glen Krutz, op.cit, p.651.

شهراً. هذا الفصيل الذي انتقد الأممية الليبرالية أصبح فيما بعد المحافظون الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية[39].

أما العامل الثاني، الذي غير وجهات النظر بشأن السياسة الخارجية للقرن الواحد والعشرين، هو صعود أعداء جدد تحدوا الأطر التقليدية. هؤلاء الأعداء ليس على شكل دول بل جماعات إرهابية مثل القاعدة وداعش التي انتشرت عبر الحدود الوطنية[40].

ومن أمثلة تأثير فكر المحافظون الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية هي سلوك إدارة الرئيس رونالد ريغان في أمريكا الوسطى في ثمانينات القرن المنصرم، وغزو العراق عام 2003 في إدارة الرئيس بوش الابن ونائبه ديك تشيني، واستعمال الطائرات بدون طيار بوصفها اسلحة لمكافحة الارهاب في عهد الرئيس أوباما[41].

2.العزلة الجديدة: ان العزلة الجديد، مثل العزلة القديمة تدافع عن التحرر من التدخلات العالمية، وأن تكون التزامات السياسة الخارجية، ولاسيما العسكرية والأمنية، في الحد الأدنى. لكن في الوقت نفسه ترى هذه المدرسة انه لا توجد ديمقراطية صناعية متقدمة منفصلة عن بقية العالم. فالأسواق الخارجية تلوح في الأفق، كما وتساعد السياحة على تحفيز التنمية في الداخل والخارج، وتتطلب التحديات البيئية العالمية محادثات في الداخل والخارج. وتأسيساً على ذلك فان تعني العزلة الجديدة، في القرن الواحد والعشرين، النأي بالولايات المتحدة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تعيق طريقها، وضرورة استعمال التدخل الانتقائي– أي الاحتفاظ بوجود عسكري قوي، والمشاركة في جميع أنحاء العالم من خلال التحالفات والأطر الرسمية– لحماية مصالح الأمن القومي مع تفادي أداء دور شرطي للعالم[42]. والجدول أدناه يوضح المدارس الفكرية التي ينتمي إليها الرؤساء منذ عهد الرئيس بيل كلينتون إلى الرئيس ترامب.

الجدول رقم (1)

السياسة الخارجية للرؤساء من كلينتون الى ترامب

39 - Ibid, p.651.
40 - Ibid, p.653.
41 - Glen Krutz, op.cit, p.651.
42 – Ibid, p.653.

الغرض / الرئيس	كلينتون	بوش	أوباما	ترامب
الحزب	الديمقراطي	الجمهوري	الديمقراطي	الجمهوري
العقيدة	دولي أممي	قومي متشدد	ضبط النفس وتحقيق التوازن الخارجي	قومي
العناصر الرئيسة	التدخل الإنساني الهيمنة الليبرالية، التوسع الليبرالي	التحرك الوقائي، تعزيز الديمقراطية، أجندة الحرية	تقليص التدخل ، فض الاشتباك، التدخل الانتقائي، اعادة التوازن	الواقعين، السياسات الحمائية، استعراض القوة العسكرية، النزعة القومية الاقتصادية
نهج أحادي / متعدد	تعددي	أحادي	تعددي	أحادي
التركيز على القوة	القوة الذكية	القوة الصلبة	القوة الذكية	القوة الصلبة
Source: Pat Paterson and Dr. David Spencer , Origins of U.S. Foreign Policy, U.S.A, William J. Perry Center, Hemispheric Defense Studies, February 2018, p.45.				

في الختام تبقى الإشكالية قائمة بشأن النهج الذي يحدد السلوك السياسي الخارجي الأمريكي في ظل تعدد المرجعيات الفكرية وصدامها في بعض الأحيان؟ على الرغم من ان الثابت في السياسة الخارجية الأمريكية ان كل رئيس يتبنى، بحسب مرجعيته الأيديولوجية، نهج محدد في السياسة الخارجية كما يوضحه الجدول رقم(1)، لكن لايمنع ذلك أي رئيس، عند الضرورة، تبني أي نهج آخر، فالرئيس أوباما غالبا ما تبنى نهجاً هجيناً. فقد كان أممياً ليبرالياً في بعض النواحي عندما سعى إلى تشكيل تحالفات واسعة النطاق لتنفيذ الاعمال التجارية العالمية. وفي الوقت نفسه عدّ إرساله لقوات وطائرات من دون طيار لاستهداف أهداف إرهابية في دول أخرى من دون موافقتها، نهجاً يتماهى مع المحافظين الجدد. كما دفعته رغبة في أن يمارس دور "شرطي العالم" الى اتباع نهج "المشاركة الانتقائية "[43].

[43] – Ibid, p.653.

ولابد من الذكر هنا ان هناك عدد من أولويات السياسة الخارجية المهمة هي اتفاق بين كل الرؤساء بغض النظر عن انتمائهم السياسي. اذ يضع كل رئيس أمريكي قدرا كبيراً من التركيز على الدفاع عن الأراضي الأمريكية، والحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي، وتنشيط الفرص الاقتصادية ، ودعم القيم الدستورية والدفاع عنها، ودعم الكيان الصهيوني. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 كانت حماية الوطن وضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق كبير لكل رئيس أمريكي بغض النظر عن أيديولوجيته السياسية وانتماءه[44]. وهذا ما يفسر احتفاظ الرؤساء بحق التصرف الأحادي عند الضرورة. كما أكد ذلك الرئيس أوباما (عندما حصل على جائزة نوبل للسلام لتبنيه النهج التعددي بعد ثمان سنوات من النهج الأحادي في عقد الرئيس بوش الأبن) بالقول: "انني أحتفظ بالحق بالتصرف أحادياً إذا لزم الأمر للدفاع عن أمتي"، وكرر الرسالة نفسها بعد سنوات لاحقة خلال خطاب الى ضباط الجيش المتخرجين من الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت بالقول: "ستستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية، من جانب واحد إذا لزم الأمر، أذا تطلبت مصالحنا الأساسية، وعندما يتعرض شعبنا للتهديد، وعندما تكون مصادر رزقنا على المحك، وعندما يكون أمن حلفائنا في خطر"[45].

المبحث الثاني: صنع السياسة الخارجية الأمريكية: الإطار الدستوري

تعد السياسة الخارجية مجالاً خصباً للصراع بين الرئيس والكونغرس طالما كانت السلطة موزعة بينهما. وفي هذا السياق يلوذ بالدستور سعياً لكبح جماح السلطة الرئاسية بشأن السياسة الخارجية بإزاء ذلك يسعى الرئيس تفادي الدستور عند الضرورة واستغلال الثغرات الدستورية في سبيل أخذ زمام المبادرة في توجيه السياسة الخارجية[46]. وانطلاقاً من هذه الإشكالية سيتم البحث في هذ المطلب من خلال بيان الأسلحة التي يمتلكها كلا الطرفين بإزاء الآخر.

المطلب الأول: توزيع صلاحيات السياسة الخارجية الأمريكية بين الرئيس والكونغرس

44 – Pat Paterson, op.cit, p. 26.

45 – Pat Paterson, op.cit, p. 26.

46 - Kenneth Janda, Jeffrey M.Berry, and Jerry Goldmen, the challenge of Democracy: Government In America, U.S.A, Houghton Mifflin Company,1999, p.669.

من بين أهم المقاصد التي قام عليها الدستور الأمريكي هو توزيع السلطة المتصلة بالسياسة الخارجية عدم حصرها بيد جهة واحدة[47] إذ وزع الآباء المؤسسون تلك السلطة بين الرئيس والكونغرس، وفرضوا آليات الرقابة والتوازن بينهما، والسبب الكامن وراء ذلك هو رد الفعل من المتمثل بالنزعة الاستبدادية التي تجسدت بحكم الملك البريطاني جورج الثالث[48]. إذ ان كل مخرجات السياسة الخارجية تقريباً تحتاج الى دور رسمي للكونغرس من أجل ان ينفذ[49]. كما يوضحه الجدول التالي رقم (2) .

الجدول رقم (2)
صلاحيات السياسة الخارجية لكل من الرئيس والكونغرس

مخرجات السياسة	دور الرئيس	دور الكونغرس
القوانين العامة	الاقتراح، التوقيع على القانون	الاقتراح، الموافقة من أجل تشريعه.
إعادة تفويض الوكالات	الاقتراح، التوقيع على القانون	الموافقة من أجل تشريعه.
موازنة السياسة الخارجية	الاقتراح، التوقيع على القانون	التفويض / التخصيص من أجل تشريعه.
المعاهدات	التفاوض، المصادقة	مصادقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية (أغلبية الثلثين)
الاتفاقيات التنفيذية	التفاوض ، المصادقة	لايوجد (مالم يكن التمويل مطلوبا)
الإتفاقيات التنفيذية– البرلمانية	التفاوض	المصادقة بالتصويت بالأغلبية.
إعلان الحرب	الاقتراح	المصادقة بالتصويت بالأغلبية
استعمال القوة العسكرية	تنفيذ العمليات العسكرية	المصادقة على العمليات في غضون 60 يوم
التعيينات الرئاسية	تسمية المرشحين	مصادقة مجلس الشيوخ بالتصويت بالأغلبية.

Source: Glen Krutz, American Government, U.S.A, Rice University, 2017, p. 644.

[47]-*Lance Gabrial Hampton, Justifications for the Iraq war: An analysis of the government's public case for Iraq, 2001to 2002, PhD thesis , university of Pittsburg, 2008,* p.16.

[48] -Jonathan Masters, U.S. Foreign Policy Powers: Congress and the President, Council of Foreign Relations, U.S.A , http://www.cfr.org/united-states/us-foreign-policy-powers-congress-pre March 2, 2017, p.1.

[49]-Glen Krutz , op.cit, p.644.

لكن وبالنظر لأن سلطة السياسة الخارجية يتقاسمها كل من الرئيس والكونغرس فالصراع بينهما أمر متوقع[50]. ومن هنا لا يبتعد عن الصواب الفقيه الدستوري ادوارد كوروين، بالقول "ان الدستور حدد سلطة كل من الرئيس والكونغرس في الشؤون الخارجية بطريقة تبدو وكأنها دعوة للصراع"[51].

ومن نقطة البدء هذه فان عملية "شد الحبل" بشأن السياسة الخارجية هو ليس من نتيجة ثانوية للدستور بل من أهدافه الأساسية. ولابد من الذكر هنا ان مبعث الصراع بينهما بشأن السياسة الخارجية لايقتصر على ماذكر آنفاً فحسب فقد أضاف غموض دستور في هذا المجال سبباً آخراً للاحتكاك بينهما. في الوقت الذي طالما بدت فيه السلطة القضائية مترددة، على نحو عام، في تقديم الكثير من الإجابات بشأن الإشكاليات المتولدة من ذلك الغموض، الأمر الذي يرجح استمرار المشاحنات الدستورية حول السياسة الخارجية[52]. كما أضاف تكرار مشهد الحكومة المنقسمة بين الحزبين باعثاً آخراً للصراع بينهما[53]. ويبدو الصراع بين الرئيس والكونغرس على توجيه السياسة الخارجية من خلال ثلاث صلاحيات دستورية مهمة يتشاركها الطرفين وهي: التعيينات، والمعاهدات، وصلاحيات الحرب، سنفصلها على النحو الآتي:

أولاً: التعيينات : لمجلس الشيوخ السلطة الدستورية للمصادقة على ترشيحات الرئيس للسفراء والموظفين في الأقسام الحكومية التي تتعامل مع إدارة السياسة الخارجية مثل وزارتي الخارجية والدفاع، الأمر الذي يعطي مجلس الشيوخ دوراً مهماً في كيفية إدارة تلك المؤسسات. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الخصوص قد يصادق مجلس الشيوخ بشكل روتيني على أغلب ترشيحات الرئيس، إلا ان المصادقة ليست مضمونة عليها، إذ غالباً ما يتحاشى الرؤساء ترشيح أشخاص لا يحضون بموافقة مجلس الشيوخ[54].

---

50 – James Q. Wilson and John J. Dilulio, Jr, American Government: Institutions and Politics, U.S.A, Houghton Mifflin Company, 11th Ed, 2008, p.527.

51 – Ibid , p.527.

52 –Jonathan Masters, op.cit, p.1.

53 – الحكومة المنقسمة بين الحزبين Divided Government وهو الوضع الذي يكون فيه الرئيس من حزب والكونغرس بمجلس واحد أو مجلسين من حزب آخر.

54 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook , American Government and politics in the information Age, University of Minnesota Libraries Publishing, U.S.A, 2016: https://www.saylor.org/.../American%20Government%20and%20Politics%20in%20th, Accessed at 12/9/2018, p.739.

ثانياً: المعاهدات: ينص الدستور على ان الرئيس، بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين يتفاوض من أجل عقد المعاهدات الا ان مجلس الشيوخ لايوافق دائماً. صحيح ان مجلس الشيوخ رفض عددا قليلاً من المعاهدات[55]، الا ان الرؤساء تعلموا ان الموافقة ليست مضمونة حتى عندما يكون أعضاء مجلس الشيوخ منخرطين في المفاوضات أو على الاقل تم مشاورتهم مسبقاً. وحتى لو لم يرفض مجلس الشيوخ المعاهدة قد يقترح خلال اجراء تعديلات عليها، الأمر الذي يؤدي تقويض اتفاق دولي معقد واحداث أزمة دبلوماسية وأمنية كما هو الحال في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[56] ولتفادي هذه الإشكالية لجأ الرؤساء مؤخراً الى زج الأعضاء المهمين في مجلس الشيوخ بشكل مستمر في أطقم المفاوضات بوصفها وسيلة للحصول على المشورة وكذلك لتسهيل الموافقة بعد توقيع المعاهدة[57].

ثالثاً: صلاحيات الحرب : أصدر الكونغرس خلال المعارضة البرلمانية للحرب في فيتنام قانون صلاحيات الحرب عام 1973 من أجل تقييد سلطة الرئيس في إعلان الحرب. وقد اعترض الرئيس نيكسون مستخدماً حق النقض (الفيتو) ضد القانون بوصفه تقييداً غير مبرر على سلطات الرئيس الدستورية، الا انه تم التصويت على القانون على الرغم من استعمال الرئيس الفيتو[58]. وقد وضع هذا القانون القيود التالية على قدرة الرئيس في استعمال القوات المسلحة وهي على النحو الآتي[59]:

- يجب على الرئيس ابلاغ الكونغرس في غضون 48 ساعة بعد ارساله القوات الامريكية في المناطق التي نشب فيها نزاع او أي موقف يشير إلى حدوث نزاع وشيك.
- في غضون 60 يوم بعد إرسال القوات الى حالات النزاع يجب على الكونغرس من خلال إعلان الحرب أو من خلال تفويض قانوني يدعم استمرار النزاع من قبل الولايات المتحدة.
- اذا أخفق الكونغرس في توفير مثل هذا التفويض، يجب على الرئيس سحب القوات (مالم يكن هناك حائل يمنع الكونغرس من الاجتماع نتيجة هجوم مسلح أو ماشابه ذلك).

---

[55] – وعددها 22 معاهدة منذ النشأة وحتى الآن للمزيد ينظر :

The Senate's Role in Treaties:
https://www.senate.gov/artandhistory/history/common/briefing/Treaties.htm Accessed At 15/10/2018.

[56] - Ibid, p. 740.

[57] - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook , op.cit, p. 740.

[58] - Ibid, p.740.

[59] - James Q. Wilson and John J. DiIulio, Jr, op.cit, p. 531.

- اذا اصدر الكونغرس قرارا تنظيمياً متوافقاً (صادر عن مجلسي الشيوخ والنواب وهو غير قابل للنقض من قبل الرئيس) يوجه الرئيس بسحب القوات، على الرئيس الامتثال لهذا الأمر.

ومن الجدير بالذكر ان سن قانون صلاحيات الحرب أشر بداية لمرحلة جدلية جديدة في صنع السياسة الخارجية ليس على صعيد العلاقة بين الرئيس والكونغرس فحسب بل على صعيد أداء الكونغرس في مجال السياسة الخارجية. إذ أظهر قانون صلاحيات الحرب، بحسب الكثير من المهتمين، قدرة السلطة التشريعية في استعادة التوازن في السلطة[60]. وبالإضافة الى الاختصاصات المذكورة آنفاً يمارس الكونغرس اختصاصات مهمة على صعيد السياسة الخارجية، وهي على النحو الآتي:

أولاً : التمويل: يتمكن الكونغرس، من خلال اختصاص التمويل والموازنة، من التأثير على السياسة الخارجية والأمن القومي طالما كانت برامج وزارتي الخارجية والدفاع، والوكالات الأخرى متوقفة على تشريع الكونغرس في التمويل[61]. وعلى الرغم من ان قدرة الرئيس على اتخاذ القرارات والإجراءات بسرعة يمنحه قدرة أكبر في التأثير على السياسة الخارجية مقارنة في الكونغرس الذي يستغرق وقتا أطول، إلا ان الأخير يبقى مؤثرا من خلال إدخال تعديلاته على تلك القرارات[62]. لكن في الواقع قطع التمويل أمر صعب لأنه يجعل أعضاء الكونغرس عرضة للاتهامات، كما حدث ابان غزو العراق عام 2003[63].

ثانياً: الإشراف : تخول المادة الثانية من الدستور الكونغرس صلاحية التحقيق على أعمال السلطة التنفيذية عندما ينظر اليها على انها تتعارض مع مصالح الشعب الأمريكي[64]. وتتخذ ممارسة هذا الاختصاص العديد من الأشكال أهمها جلسات الاستماع الرسمية وغير الرسمية. ففي أثناء حرب فيتنام عقدت لجنة العلاقات الخارجية جلسات استماع انتقدت سلوك الإدارة خلال الحرب. وخلال إدارة جورج بوش الابن عقدت لجان في مجلسي الشيوخ والنواب جلسات استماع بشأن المعاملة السيئة للسجناء من قبل الجنود الأمريكيين في سجن

---

[60] -Raffaella Baritono, "An Ivitation to Struggle?" Congress and U.S. Foreign Policy, Analysis No. 229, January 2014, ISPI, https://www.ispionline.it/sites/default/files/.../analysis_229_2013.pdf

[61] - Timothy O. Lenz and Mirya Holman, American Government, op.cit, p. 383.

[62] - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook , op.cit, p.738.

[63] - Ibid, p.738

[64] - Carl D. Cavalli and others, op.cit, p. 333.

ابو غريب في العراق. لكن مع ذلك جلسات الاستماع تتم عادة بعد تنفيذ السياسات أو بعد فوات الأوان لتغييرها بشكل ملحوظ[65].

المبحث الثالث: صنع السياسة الخارجية: الإطار العملي

على الرغم من القيود الواردة على سلطة الرئيس في السياسة الخارجية . إلا ان الرئيس ومستشاريه غالبا ما يجدون طرق عدة للالتفاف على تلك القيود الدستورية. ومن بين تلك الوسائل المبتكرة هي: الاتفاقيات التنفيذية، والحروب غير المعلنة، والأوامر التنفيذية [66]. الأمر الذي سنفصله على النحو الآتي:

أولاً: الاتفاقيات التنفيذية : أدت العقبات السياسية المرتبطة برفض المصادقة على المعاهدات، كما أوضحنا آنفاً، إلى قيام الرؤساء بإبرام اتفاقات كبرى متعددة الجنسيات من دون موافقة مجلس الشيوخ [67]. من خلال اللجوء إلى الاتفاقيات التنفيذية ولم ينص الدستور على هذا الاختصاص، إلا انه تطور بفعل الممارسة العملية وأيدته المحكمة الاتحادية وتتمتع بالصفة القانونية للاتفاقيات[68]، كما لم يذكر الدستور ما إذا كان الرئيس يحتاج الى موافقة مجلس الشيوخ لإنهاء هذه الاتفاقيات، الأمر الذي يتيح للرئيس الانسحاب من تلك الاتفاقيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، والاتفاق النووي الإيراني، اللتان تفاوض عليهما الرئيس أوباما، كانت اتفاقيات تنفيذية، ومن هنا أكد المحللون القانونيون على ان الرؤساء القادمين يمكن لهم الانسحاب من دون موافقة الكونغرس[69] وبالفعل تم ذلك في إدارة الرئيس ترامب .

وتأسيساً على ماسبق أضحت الاتفاقيات التنفيذية من الوسائل المهمة التي يمتلكها الرئيس في سبيل التأثير على السياسة الخارجية ويبدو ذلك جلياً من خلال الزيادة المذهلة للاتفاقيات التنفيذية مقارنة بالمعاهدات التي صادق عليها مجلس الشيوخ وفقاً للإجراءات الدستورية، إذ أبرم الرؤساء منذ العام 1789 أكثر من 18,500اتفاقية تنفيذية (أكثر من 17,300 في العام1939)، وبالمقارنة كان هناك فقط 1,100 اتفاقية دولية تم المصادقة عليها قبل مجلس الشيوخ[70]. ومن هنا فان الأغلبية العظمى من الاتفاقيات التنفيذية لم

---

[65] - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, Ibid, p.738

[66] - Kenneth Janda, Jeffrey M.Berry, and Jerry Goldmen, op.cit, p.670.

[67] - Jonathan Masters, op.cit, p.4.

[68] - Ibid, p.671.

[69] - Pat Paterson, Op.cit , p.24./ Michael John Garcia, "International Law and Agreements: Their Effect upon U.S. Law," Congressional Research Service,
18 Feb 2015, p.4.

[70] - Ibid, p.4.

يصادق عليها بوصفها معاهدات خضعت لمشورة وموافقة مجلس الشيوخ، بل اتفاقيات تنفيذية أبرمها الرئيس والفرع التنفيذي[71]. وقد اشتكى أعضاء مجلس الشيوخ من ان المعاهدات التي تقدم لمصادقة مجلس الشيوخ تتعامل مع قضايا تافهة وغير مهمة، فيما تتعامل الاتفاقيات التنفيذية مع القضايا المهمة. علاوة على ذلك تخضع الاتفاقيات التنفيذية الى قيود محدودة جدا. وقد أشار احد المراقبين الى " ان مبدأ القيد على استعمال الاتفاقيات التنفيذية هو سياسي في طبيعته لدرجة تستبعد دور مجلس الشيوخ في السياسة الخارجية"[72]، فعلى الرغم من صدور تشريع في العام 1972 يتوجب أن تمر سنة على الرئيس ليرسل نسخاً من الاتفاقيات الى لجنتي العلاقات الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب[73]. إلا ان هذا المتطلب لايؤثر بشكل واقعي على الاتفاقيات التنفيذية التي تزايدت بشكل كبير[74].

ثانياً الحروب غير المعلنة: جعل الدستور من الرئيس القائد العام للقوات المسلحة. وفي صدد هذا الدور فان العديد من الرؤساء مارسوا الحق في زج القوات في حروب غير معلنة، وتدخلات عسكرية، وأنشطة مماثلة تجاوز عددها التدخلات الرسمية، التي أعلن الكونغرس فيها الحرب بنسبة 40-1. لان اخر حرب معلنة كانت الحرب العالمية الثانية التي انتهت في العام 1945[75]. ومن هنا فقد أرسل الرؤساء القوات الأمريكية خارج البلاد أكثر من 125 مرة في تأريخها، في حين ان الكونغرس أعلن الحرب 5 مرات فقط وهي؛ حرب عام1812(مع بريطانيا)، والحرب الاسبانية، الأمريكية، والحرب المكسيكية، والحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية. ولم يسبق دخول القوات الأمريكية في الحرب الكورية اعلان حرب. إذ تجاهل الرئيس هاري ترومان الكونغرس واستند في استعمله للقوة على قرار مجلس الامن وهي حجة استعملت مرة أخرى في وقت لاحق في حرب الخليج عام1991، وغزو العراق عام2003. كما كانت الحرب في فيتنام أيضاً من دون اعلان الحرب، وعندما تم الطعن في شرعية هذه الحرب أشار المدافعون الى قرار خليج الخنازير1964، الذي أذن فيه الكونغرس للرئيس اتخاذ مايلزم من خطوات لحماية القوات الأمريكية والدفاع عنها في جنوب

71 - Jonathan Masters, op.cit, p.6.
72 - Kenneth Janda, Jeffrey M.Berry, and Jerry Goldmen, op.cit, p.671.
73 - Ibid, p.671.
74 - Ibid, p.671.
75 - Ibid, p. 672.

فيتنام، كما أشار المدافعون عن الحرب الى اصوات الكونغرس التي تسمح بتخصيص أموال لخوض الحرب[76].

وفي العام 2001 فوض الكونغرس الرئيس جورج بوش الابن لاستعمال القوة العسكرية ضد المسؤولين عن هجمات 9/11 وفي العام 2002 صادق على العمل العسكري ضد العراق[77]. ومن ثم على الرغم من صدور قانون صلاحيات الحرب المذكور آنفاً، الا ان هذا القانون لايشكل قيداً على السلطة الرئاسية طالما يطلق يد الرئيس في شن الحرب في غضون 60 يوم. وبانقضاء تلك المدة ربما يجد الكونغرس من الصعوبة إجبار الرئيس على سحب القوات[78]. وقد شكك الرؤساء الذين اعقبوا نيكسون في البيت الأبيض كلهم بدستورية القانون ولم يعاقب اي رئيس بسبب خرقه احكامه[79].

ثالثاً : الأوامر التنفيذية :في الوقت الذي يحوز فيه الكونغرس على صلاحيات حصرية بشأن تشريع القوانين الفدرالية، الا ان الرئيس له سلطة اعلان "الأوامر التنفيذية" الى اعضاء السلطة التنفيذية. وكما هو الحال بالنسبة للاتفاقيات التنفيذية، لاتوجد اشارة مباشرة الى "الأوامر التنفيذية " في الدستور، الا ان المحكمة العليا أيدت هذه السلطة بوصفها أداة تنفيذية ولها قوة القانون. واذا لم يكن في تناقض مباشر مع الدستور، فان هذه الأوامر، بحسب المختصين، يمكنها الالتفاف فصل السلطات الذي وضعه الآباء المؤسسين وتقويض سلطة الكونغرس. فعلى سبيل المثال استعمل الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الأمر التنفيذي رقم 9066 الذي أمر باعتقال 120,000 أمريكي – ياباني في الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية. كما أصدر مؤخراً الرئيس دونالد ترامب الأمر التنفيذي رقم 13769 في 27 كانون الثاني/ يناير الذي منع المهاجرين المسلمين من سبعة دول عربية من الدخول الى الولايات المتحدة[80]

76 - David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook , op.cit.p.740.
77 - Jonathan Masters, op.cit, p.6.
78 - Ibid, pp. 671-72.
79 - Ibid, p.672.
80 – Pat Paterson, op.cit, p.24.

الخاتمة

يلوح من خلال الاستعراض السابق ان سلطة الرئيس، بشأن السياسة الخارجية، قد نمت وعلى نحو مضطرد. فالرئيس يدير العلاقات الخارجية، وهو يصنع السياسة الخارجية، ويمارس أنشطة ووظائف لم يذكرها الدستور. ومن هنا على الرغم من ان الدستور قد منحه سلطة محدودة في الشؤون الخارجية، إلا انها لم تكن عقبة أمام نمو سلطته. فمن وقت مبكر توقف الرؤساء عن البحث عن المصادر الدستورية لسلطتهم والإشارة اليها، الأمر الذي إشكالية مؤداها هل يستطيع الكونغرس تقييد اجراءات الرئيس بصدد الشؤون الخارجية؟ وهل يستطيع الرئيس أن يتصرف من دون الأخذ بالحسبان القيود التي يفرضها الكونغرس؟[81].

لابد من القول ان الرؤساء قد احترموا القيود التي وضعها الدستور. إذ لم يقم الرؤساء بإنفاق أموال من دون تخصيص الكونغرس. وبما ان للأخير السلطة في تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية لم يدعي الرؤساء سلطة تنظيم التجارة الخارجية. كما لم يدعي الرؤساء حق إعلان الحرب[82].

لكن من جانب آخر ساهمت عوامل عدة في دعم سلطة الرئيس وترجيح كفته على الكونغرس. إذ ان غموض الدستور، والثغرات الموجودة فيه، وشخصية الرئيس، والطابع غير الرسمي في الغالب للعلاقات الخارجية[83]. كما ان وزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الامن القومي هي بالأساس وكالات رئاسية بالكامل تقريبا مع رقابة متواضعة من جانب الكونغرس. والشيء نفسه ينطبق على وزارة الدفاع، فعلى الرغم من حساسيتها الشديدة لآراء الكونغرس بشأن شراء الاسلحة، والقواعد العسكرية، فهي تخضع بشكل كبير لسيطرة الرئيس ولاسيما بشأن القضايا التي تتصل بالاستراتيجية العسكرية[84]. كما الرئيس هو الجهة الوحيدة التي تتصل بالأمم الأخرى وهو يستطيع التصرف على نحو غير رسمي وسريع وسري، فيما لايستطيع الكونغرس التصرف على نحو غير رسمي و وسريع وبطبيعة الحال على نحو سري. وفي الوقت الذي يكون فيه الرئيس عاملاً في منصبه على الدوام يتخلل عمل الكونغرس توقف وانقطاع، الأمر

---

[81] - Louis Henkin, Constitutionalism, Democracy and Foreign Affairs, Indiana Law Journal Volume 67 | Issue 4, Available at: http://www.repository.law.indiana.edu/ilj/vol67/iss4/1 Accessed in 22/9/2018 p. 881.
[82] - Louis Henkin, op.cit, p.882.
[83] - Ibid, p.882.
[84] - Jonathan Masters, op.cit, p.6.

الذي يعني ان الرئيس بإمكانه اتخاذ الكثير من القرارات من دون استشارة الكونغرس، عموماً وافق الكونغرس وبشكل متزايد سلطة كبيرة للرئيس[85] ومن هنا فان الرئيس يتمتع بمزايا تجعله يتفوق على الكونغرس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وهي تتضمن وحدة السلطة والقدرة على السرية والسرعة والأفضلية في الحصول على المعلومات[86]، لذا فهو يحتكر المعلومات، حتى قبل عصر التلفزيونات والطائرات، لأن المسؤولين ولدبلوماسيين (الذين يعينهم الرئيس وهم مسؤولين امامه) يرفعون التقارير اليه مباشرة ولاسيما عندما تكون الأمور سرية.[87] بالإضافة الى ذلك فقد ساعدت الأحداث الرؤساء على مراكمة سلطات سياسة خارجية على حساب الكونغرس في السنوات الأخيرة بعد هجمات 9/11 عام2001 طالما كانت أوقات الأزمات والحروب تعزز أفضلية الرئاسة على الكونغرس في إدارة الشؤون الخارجية[88]. كما بدا ذلك واضحاً على هامش تدخل إدارة اوباما عسكرياً في ليبيا عام 2011 وفي سوريا ابتداءا من العام 2014، الأمر الذي حدا ببعض المحللين بالقول ان الكونغرس قد تخلى عن مسؤولياته في السنوات الأخيرة، وأخفق في الوقوف بفاعلية بوجه الرئاسة.

بالمحصلة تؤشر القراءة التاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية ان سلطتها منقسمة بين الرئيس والكونغرس مع حصة الأسد عادة، لكن ليس دائما، للرئيس[89].

---

85 – Louis Henkin, op.cit, p.882.

86 – Jonathan Masters, Ibid, p. 6.

87 – Louis Henkin, op.cit, p.882.

88 – Ibid, p.6.

89 – Jonathan Masters, Ibid, p. 6.

Conclusion

the review highlights that the authority of the President, regarding foreign policy, has grown continuously. The President manages foreign relations, shapes foreign policy, and engages in activities and functions not explicitly mentioned in the Constitution. Despite the limited constitutional provisions regarding foreign affairs, they haven't posed a significant obstacle to the expansion of presidential power. Early on, presidents stopped seeking constitutional sources for their authority, raising the question: can Congress restrict the President's actions in foreign affairs, and can the President act without considering Congress-imposed constraints?

It must be noted that presidents have generally respected the restrictions set by the Constitution. They haven't spent money without congressional allocation. Given that Congress has authority over regulating trade with foreign nations, presidents haven't claimed authority over foreign trade regulation. They also haven't claimed the right to declare war.

On the other hand, several factors have supported the President's authority over Congress. The ambiguity of the Constitution, its existing gaps, the personality of the President, and the largely informal nature of foreign relations have contributed. Additionally, the State Department, CIA, and National Security Agency are predominantly presidential agencies with modest congressional oversight. The same applies to the Department of Defense, which, despite its sensitivity to congressional opinions on arms purchases and military bases, remains largely under presidential control, especially concerning military strategy. The President is the sole point of contact with other nations and can act informally, swiftly, and secretly, while Congress cannot. Furthermore, the President, being in office all the time, experiences continuity, while Congress experiences stops and breaks in its work. This means the President can make many decisions without consulting Congress.

In recent years, events like the 9/11 attacks have further consolidated foreign policy authority in the hands of the President, as times of crisis and war tend to favor the presidency in foreign affairs management. This was evident during the Obama administration's military interventions in Libya in 2011 and Syria starting

in 2014, leading some analysts to argue that Congress has relinquished its responsibilities and failed to effectively check the presidency.

In summary, a historical reading of American foreign policy indicates that its authority is divided between the President and Congress, with the lion's share usually, but not always, going to the President.

المصادر

أولاً – باللغة العربية

1. جمال سلامة علي ، أسباب وأدوات سيطرة "المحافظون الجدد " على الساحة الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد (166) ، 2006.

2. هانز مورجنثاو، السنة الأمريكية في السياسة الخارجية، في روي مكريدس (إشراف): مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار الكاتب العربي، 1966.

3. وليد عبد الحي زلوم، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة في سلم القوى الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 126، 1996.

ثانياً: باللغة الانكليزية

1. Carl D. Cavalli and others, The Basics of American Government, U.S.A University Press of North Georgia, 2013.
2. Al-Harmozi, Saif Nusrat Tawfiq. "The American war on Iraq, strategic motives and economic dimensions, master's thesis." unpublished, College of Political Science, Al-Nahrain University (2010).
3. David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook , American Government and politics in the information Age, University of Minnesota Libraries Publishing, U.S.A, 2016,https://www.saylor.org/…/American%20Government%20and%20Politics%20in%20th, Accessed at 12/9/2018.
4. David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, 21st Century American Government and Politics(V 1.0), U.S.A, 2012.
5. Foreign and Defense Policy – Oxford University Press, http://global.oup.com/us/companion.websites/9780199374229/stud/pdf/ch16.pdf , p.15. Accessed in 05/10/2018.
6. Foreign Policy: Key Principles and Practices https://www.closeup.org/lib/CurrentIssuesChapters/Foundational%20Unit%20-%20U.S.%20Foreign%20Policy.pdf 2015, p.160. Accessed in 1/10/2018.

7. Glen Krutz, American Government, U.S.A, Rice University, 2017.
8. Introduction: The Foreign Policy–Making Process in the Post-9/11 Era, https://catalogue.pearsoned.co.uk/assets/hip/gb/…/0205644392.pdf. Accessed at 2/9/2018.
9. Is America's Military Big Enough, https://www.nytimes.com/interactive/2017/03/22/us/is-americas-military-big-enough.html accessed in 9/11/2018.
10. James Q. Wilson and John J. DiIulio, Jr, American Government: Institutions and Politics, U.S.A, Houghton Mifflin Company, 11th Ed, 2008.
11. Jonathan Masters, U.S. Foreign Policy Powers: Congress and the President, Council of Foreign Relations, U.S.A , http://www.cfr.org/united-states/us-foreign-policy-powers-congress-pre March 2, 2017. Accessed at 15/9/2018.
12. Kenneth Janda, Jeffrey M.Berry, and Jerry Goldmen, the challenge of Democracy: Government In America, U.S.A, Houghton Mifflin Company,1999.
13. Lance Gabrial Hampton, Justifications for the Iraq war: An analysis of the government's public case for Iraq, 2001to 2002, PhD thesis , university of Pittsburg, 2008.
14. Louis Henkin, Constitutionalism, Democracy and Foreign Affairs, Indiana Law Journal Volume 67 | Issue 4, Available at: http://www.repository.law.indiana.edu/ilj/vol67/iss4/1 Accessed in 22/9/2018.
15. Michael John Garcia, "International Law and Agreements: Their Effect upon U.S. Law," Congressional Research Service18 Feb 2015 .
16. Pat Paterson and Dr. David Spencer , Origins of U.S. Foreign Policy, U.S.A, William J. Perry Center, Hemispheric Defense Studies, February 2018.
17. Pat Paterson, Origins of U.S. Foreign Policy, National Defense University, U.S.A, William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies, February 2018.
18. Peter G Peterson Foundation, 2018 from SPRI 2018, https://www.pgpf.org/sites/default/files/PGPF-Chart-Pack.pdf . Accessed in 22/10/2018.
19. Raffaella Baritono, "An Ivitation to Struggle?" Congress and U.S. Foreign Policy, Analysis No. 229, January 2014, ISPI, https://www.ispionline.it/sites/default/files/…/analysis_229_2013.pdf. Accessed at 9/9/2018.
20. The Senate's Role in Treaties:

https://www.senate.gov/artandhistory/history/common/briefing/Treaties.htm Accessed At 15/10/2018.

21. William T. Bianco and David T. Canon, American Politics Today, U.S.A, W. W. Norton & Company, Inc, 2013.

Sources

First – in Arabic

1. Jamal Salama Ali, Reasons and Tools for the "Neoconservatives" Domination of the American Arena, International Politics Journal, Cairo, Issue (166), 2006.

2. Hans Morgenthau, The American Year in Foreign Policy, in Roy Makrides (supervised): Curricula of Foreign Policy in the World, translated by Hassan Saab, Beirut, Dar Al-Kateb Al-Arabi, 1966.

3. Walid Abdel Hai Zalloum, The Future Position of the United States in the International Power Ladder, International Politics, Cairo, No. 126, 1996

Second – in English

1. Carl D. Cavalli and others, The Basics of American Government, U.S.A University Press of North Georgia, 2013.

2. David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook , American Government and politics in the information Age, University of Minnesota Libraries Publishing, U.S.A, 2016,https://www.saylor.org/.../American%20Government%20and%20Politics%20in%20th, Accessed at 12/9/2018.

3. David L. Paletz, Diana Owen, and Timothy E. Cook, 21st Century American Government and Politics(V 1.0), U.S.A, 2012.

4. Foreign and Defense Policy - Oxford University Press, http://global.oup.com/us/companion.websites/9780199374229/stud/pdf/ch16.pdf , p.15. Accessed in 05/10/2018.

5. Foreign Policy: Key Principles and Practices https://www.closeup.org/lib/CurrentIssuesChapters/Foundational%20Unit%20-%20U.S.%20Foreign%20Policy.pdf 2015, p.160. Accessed in 1/10/2018.

6. Glen Krutz, American Government, U.S.A, Rice University, 2017.

7. Introduction: The Foreign Policy–Making Process in the Post-9/11 Era, https://catalogue.pearsoned.co.uk/assets/hip/gb/.../0205644392.pdf. Accessed at 2/9/2018.

8. Is America's Military Big Enough, https://www.nytimes.com/interactive/2017/03/22/us/is-americas-military-big-enough.html accessed in 9/11/2018.

9. James Q. Wilson and John J. DiIulio, Jr, American Government: Institutions and Politics, U.S.A, Houghton Mifflin Company, 11th Ed, 2008.

10. Jonathan Masters, U.S. Foreign Policy Powers: Congress and the President, Council of Foreign Relations, U.S.A , http://www.cfr.org/united-states/us-foreign-policy-powers-congress-pre March 2, 2017. Accessed at 15/9/2018.
11. Kenneth Janda, Jeffrey M.Berry, and Jerry Goldmen, the challenge of Democracy: Government In America, U.S.A, Houghton Mifflin Company,1999.
12. Lance Gabrial Hampton, Justifications for the Iraq war: An analysis of the government's public case for Iraq, 2001to 2002, PhD thesis , university of Pittsburg, 2008.
13. Louis Henkin, Constitutionalism, Democracy and Foreign Affairs, Indiana Law Journal Volume 67 | Issue 4, Available at: http://www.repository.law.indiana.edu/ilj/vol67/iss4/1 Accessed in 22/9/2018.
14. Michael John Garcia, "International Law and Agreements: Their Effect upon U.S. Law," Congressional Research Service18 Feb 2015 .
15. Pat Paterson and Dr. David Spencer , Origins of U.S. Foreign Policy, U.S.A, William J. Perry Center, Hemispheric Defense Studies, February 2018.
16. Pat Paterson, Origins of U.S. Foreign Policy, National Defense University, U.S.A, William J. Perry Center for Hemispheric Defense Studies, February 2018.
17. Peter G Peterson Foundation, 2018 from SPRI 2018, https://www.pgpf.org/sites/default/files/PGPF-Chart-Pack.pdf . Accessed in 22/10/2018.
18. Raffaella Baritono, "An Ivitation to Struggle?" Congress and U.S. Foreign Policy, Analysis No. 229, January 2014, ISPI, https://www.ispionline.it/sites/default/files/.../analysis_229_2013.pdf. Accessed at 9/9/2018.
19. The Senate's Role in Treaties: https://www.senate.gov/artandhistory/history/common/briefing/Treaties.htm Accessed At 15/10/2018.
20. William T. Bianco and David T. Canon, American Politics Today, U.S.A, W. W. Norton & Company, Inc, 2013.